العدد 7A لسنة 2022
No. 7A – December 2022
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 —— Online ISSN 2790-1254

دور الجيش الجزائري أبان عهد الرئيس احمد بن بله 1962-1965

م.م أنوار هاشم سعد
أ.د مهند عبد العزيز عطيه
كلية الآداب ، جامعة ذي قار

الملخص

كان من الطبيعي ان يحتل الجيش الجزائري مكانة مهمة في هذه الحقبة من تاريخ الجزائر نظراً للدور الكبير الذي قام به طيلة مدة الاحتلال الفرنسي للجزائر ومن بعده الاستقلال ، وتعد مدة حكم الرئيس احمد بن بله من المراحل المميزة التي برز فيها دور الجيش باعتبارها أول حكومة بعد الاستقلال وبأنه وصل على اكتافه ونتيجة لذلك ظهرت التناقضات واضحة بين الرئيس احمد بن بله بسبب توجهه المدني وبين الجيش وعلى رأسه وزير الدفاع هواري بومدين ،اذا شهدت هذه المرحلة صراعاً مدنياً عسكري فرضته طبيعة الاوضاع السياسية التي كانت سائدة انذاك.

الكلمات المفتاحية: احمد بن بله ،هواري بومدين ، الجيش ، هيئة الاركان

The role of the Algerian army during the era of President Ahmed Ben Bella 1962-1965

Asst. L. Anwar Hashem Saad
Prof. Dr. Muhannad Abdel Aziz Attia
College of Arts, Thi-Qar University

Abstract

It was natural for the Algerian army to occupy an important position in this era in the history of Algeria due to the great role it played throughout the period of the French occupation of Algeria and after its independence, and the term of the rule of President Ahmed Ben Bella is one of the distinct stages in which the role of the army emerged as the first government after independence And that he arrived on his shoulders, and as a result, clear contradictions emerged between President Ahmed Ben Bella because of his civilian orientation, and the army, headed by Defense Minister Houari Boumediene, if this stage witnessed a civil-military conflict imposed by the nature of the political conditions that prevailed at the time

Keywords: Ahmed Ben Bella, Houari Boumediene, army, staff.

المقدمة

كان الوضع عشية وقف اطلاق النار في الجزائر يسير نحو الأسوأ فيما يخص الصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة ، إذ لم تكن هناك سلطة للحكومة المؤقتة على جيش الحدود سوى ادعائها بأن جميع الولايات تقف إلى جانبها ، أما هيئة الأركان فكانت في موقع قوة من خلال سيطرتها على جيش الحدود فضلاً عن عزمها في الوصول إلى المناصب العليا في السلطة الجزائرية بعد الاستقلال ولا سيما بعد تحالفها مع أحمد بن بلة(1)

وأصبح الموقف أكثر تعقيداً عندما انضمت هيئة الأركان إلى صف أحمد بن بلة بصورة علانية ، فقدمت الحكومة المؤقتة استقالتها إلا أن المجلس الوطني للثورة رفضها ، فالتزم يوسف بن خده من مقره في

تونس بذلك حفاظاً على طريق الاستقلال والتزام حكومته بتطبيق اتفاقيات ايفيان الموقعة مع الحكومة الفرنسية[2]

الصراع على السلطة بين الحكومة المؤقتة ومعارضيها

في السادس والعشرين من حزيران عام 1962 قامت الحكومة المؤقتة بمحاولة بائسة في محاولة منها لتجاوز الأزمة وإدخال العسكريين وإدماجهم في الحكومة ، أذ عقدت اجتماع في تونس دعت فيه كل الوزراء الى إيجاد حلول مناسبة ، بناءً على خيارين تمثل الأول بتوسيع الحكومة المؤقتة بزج ثلاثة أعضاء في تشكيلاتها وهم كل من فرحات عباس وهواري بومدين والحاج بن علا ، والخيار الآخر يتضمن انشاء مكتب سياسي يتألف من رئيسين هما فرحات عباس ويوسف بن خده وثلاثة نواب هم أحمد بن بلة ومحمد السعيدي والحاج بن علا ولكن كان الرفض بالأغلبية لانها كانت حلول ترقيعية[3]

ثم بدأت هيئة الأركان وبالتعاون مع أحمد بن بلة بمزيدٍ من المناورات ، بهدف إحراج الحكومة المؤقتة وإظهارها بالمظهر الضعيف ، ففي الوقت التي كانت فيه الأخيرة تمارس سلطاتها كسلطة تنفيذية ، دعا أحمد بن بلة من القاهرة إلى عدم الاعتراف بقراراتها الصادرة والتنديد بأعضائها[4] ومن ثم لجأ الاخير الى الضغط الاعلامي ونشر اخبار مفادها بأن هيئة الأركان وأحمد بن بلة يخططون من أجل الإطاحة بحكومة بن يوسف بن خدة بهدف زعزعة موقف الحكومة اكثر[5]، وإن أغلبية الثوار بالداخل أكدوا بأنهم فضلوا التنازل عن السلطة على التصدي لجيش الحدود ، الذي كان قادرا على فرض السيطرة على الوضع في ظل أي معارضة مسلحة تعلنها الولايات الجزائرية ، لأنهم يقدسون هذا الجيش فبفضله خضعت فرنسا وانهت احتلالها للجزائر[6]

وأمام هذه الأوضاع أعلنت الحكومة المؤقتة عن عزمها إنهاء هذا التمرد فأصدرت في الثلاثين من حزيران عام ١٩٦٢م ، قراراً بحل هيئة الأركان وتجريد كل من العقيد هواري بومدين وعضوي هيئة الأركان أحمد قايد والرائد علي منجلي من رتبهم العسكرية ، كما أعطت أمراً باعتقال هوراي بومدين وتوجيه الأوامر إلى الجنود والضباط والرتب الأخرى بضرورة البقاء في وحداتهم وعدم الامتثال لأي أوامر الا الأوامر الصادرة من الحكومة المؤقتة أو القيادات التي تعمل تحت سلطتها[7] ، وعلى الرغم من ذلك فإن الأغلبية الساحقة من الجنود والضباط أعلنوا وفائهم وطاعتهم لقادتهم في هيئة الأركان وعدم الخروج عن التعليمات الصادرة منهم ، وقد وقف جيش الحدود وراء قائده[8] وفي ظل هذه الظروف تم إجراء الاستفتاء حول تقرير المصير في الأول من تموز عام ١٩٦٢م والذي جاءت نتيجته مؤيدة للاستقلال ، وفي الثالث من تموز من السنة نفسها تم إعلان استقلال الجزائر بصورة رسمية[9]، وبذلك انتقلت الحكومة المؤقتة إلى العاصمة الجزائر ومعها انتقل الصراع إلى داخل البلاد ، وأعلن بن يوسف بن خده في تصريح له بهذه المناسبة بأن الإرادة الشعبية انتصرت على الدكتاتورية العسكرية مما زاد الوضع توتراً [10] في حين أصدرت هيئة الأركان المعزولة تعليماتها لجميع وحدات الجيش بأن يبقوا محافظين على مناصبهم ويكونوا على استعداد لدخول البلاد ، وقد بدأت تحركاتها للدخول في الخامس من تموز من السنة ذاتها[11] ومن هذا المنطلق استحوذت نخب العسكر على مكانة كبيرة بحكم ماضيها النضالي والتي فرضت سيطرتها وأصبحت متحكمة بالبلاد تحت ما يسمى بالشرعية الثورية[12]

وبعد الإعلان الرسمي عن نتائج الاستفتاء على استقلال الجزائر ، دخل أحمد بن بلة مدينة تلمسان عبر الحدود المغربية في الحادي عشر من تموز 1962 وشكل مجموعة تلمسان الى جانب كل من هواري بومدين واحمد مدغري ومحمد خيضر واحمد بومنجل وسيطرت تلك المجموعة على جيش الحدود والولاية الأولى بقيادة الطاهر الزبيري والخامسة بقيادة عثمان قايد والولاية السادسة بقيادة محمد شعباني ، واستطاعت هذه المجموعة جذب ، فرحات عباس ورابح بيطاط الى صفوفها وأصبحت تمثل تشكيلاً سياسياً وعسكرياً في نظر الجميع ، وحظيت بالدعم المادي والعسكري والإعلامي من مصر ، وعقد أحمد بن بلة في تلمسان اجتماع لكوادر حزب جبهة التحرير الوطني وممثلي الولايات للتباحث ومناقشة ما حصل في اجتماع المجلس الوطني الذي عقد في طرابلس في السابع والعشرين من ايار عام 1962

والكيفية التي غادرت بها الحكومة المؤقتة الاجتماع دون الوصول إلى حلول ، وتم نشر ميثاق طرابلس المرحلي الذي عرض في مؤتمر طرابلس وكيفية تشكيل المكتب السياسي [13]

وأرتأت مجموعة تلمسان أن تكون بداية تشكيل المكتب السياسي من العاصمة الجزائر ، وذلك بهدف إقناع جميع الولايات للمصادقة عليه ولأجل ذلك عقد اجتماعاً سريا في مدينة الشلف بالعاصمة يوم الخامس عشر من تموز ١٩٦٢م ، حضرت فيه الولايات المؤيدة لأحمد بن بلة وعلى إثر ذلك تم الاتفاق على تشكيل المكتب السياسي من قبل أحمد بن بلة والولايات المؤيدة له في العشرين من تموز ١٩٦٢م[14]

وفي الثاني والعشرين من تموز من السنة نفسها ، أعلن المحامي أحمد بومنجل المتحدث الرسمي باسم مجموعة تلمسان رسمياً عن تشكيل المكتب السياسي[15]، وقد أثار هذا الإعلان موجة من السخط وردود أفعال كثيرة ، إذ صرح كريم بلقاسم ومحمد بوضياف أن هذا الإعلان بمثابة القبول بالإكراه المبني على التفوق العسكري واعتماد الجيش كوسيلة للضغط و إرباك الوضع السياسي[16] ، وقد رفض كريم بلقاسم هذا الوضع وأعلن استقالته ، وفي السابع والعشرين من تموزعام1962 أسس كريم بالقاسم ومحمد بوضياف لجنة وطنية للدفاع عن الثورة في مدينة تيزي وزو ، انضم إليها عدد من الأعضاء عرفت باسم مجموعة تيزي وزو التي وقفت بالضد من مجموعة تلمسان التي كانت تفوقها من حيث القوة العسكرية والسياسية[17]

وهكذا أصبحت مجموعة تيزي وزو طرفاً ثالثاً في المطالبة بالسلطة وادعائها الشرعية بعد مجموعة تلمسان والحكومة المؤقتة في العاصمة الجزائر، أما بالنسبة لرئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خده فقد أعلن مبدئيا وباقي أعضاء حكومته عن قبولهم بتشكيل المكتب السياسي بصفة مؤقتة لحين اجتماع المجلس الوطني للثورة ، وذلك حرصاً من الحكومة على المحافظة على استقرار البلاد وعدم السماح بتفاقم الخلافات على حساب استقلال الشعب [18]

أما على صعيد الولايات ، فقد ردت قيادة الولاية الثالثة المتمثلة بالعقيد محند اولحاج بلغة شديدة اللهجة ، إذ عدت تشكيل المكتب السياسي على هذا النحو أمراً مخالفاً لأنه من صلاحيات المجلس الوطني للثورة ، فرفضت الاعتراف به وطالبت باجتماع عاجل للأخير ، أما قيادة الولاية الرابعة المتمثلة بالعقيد الطاهر شعباني فقد التزمت الحياد واتسم موقفها بالغموض ، رغم محاولات جميع الجهات باستقطابها إلى صفوفهم وكان الوضع في الولاية الثانية بقيادة العقيد صالح بوبنيدر اكثر توترا فقد شهد حالة من الفوضى وعدم الاستقرار من ناحية الجيش هناك ، إلا أن ذلك سرعان ما انتهى بتدخل قائد الولاية الأولى الطاهر الزبيري تدخلاً عسكرياً بقواته وإلقاء القبض على قائد القوات هناك ، اذ حدثت اشتباكات أثناء هذه العملية خلفت عدداً من القتلى والجرحى وقد كان هذا التحرك من قبل قائد الولاية الأولى بأمر من هيئة الأركان التي أعطته أوامرها بتاريخ التاسع والعشرين من تموز عام 1962 م للقضاء على التمرد العسكري هناك(19)

في هذه الاثناء حاول أحمد بن بلة مدعوماً من قبل هيئة الأركان أن يكسب جميع الأطراف المعارضة ، وتمكن من استمالة محمد بوضياف الذي صرح في الأول من آب عام 1962 بأن الواجب الوطني يحتم على جميع الأطراف المشاركة في المكتب السياسي تجاوزا للأزمة(20) ونتيجة لذلك دخلت جميع الأطراف في مفاوضات أسفرت عن عقد اتفاقية في الثاني من آب من السنة نفسها وقد نصت هذه الاتفاقية على ما يلي(21) :

1. الاعتراف بالمكتب السياسي لمدة لا تتجاوز الشهر مؤقتاً .
2. اجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في مدة أقصاها شهر وأن يُحدد السابع من آب كتاريخ أولي لها .
3. بعد إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية على المجلس الوطني للثورة الاجتماع بعد أسبوع واحد من الانتخابات لإعادة النظر في وضعية وتشكيلة المكتب السياسي .

وعلى أساس القبول بالأمر الواقع لم تستطع الأطراف المعارضة فعل شيء يذكر بعد ذلك ، لذا استقر المكتب السياسي في العاصمة الجزائرية في الثالث من آب عام 1962 ، ووزعت المهام والمناصب على أعضائه وكأنه أصبح السلطة الفعلية التي تدير الجيش والسياسة والتزمت الحكومة المؤقتة الصمت تجاه ذلك فلم تقم بأي دور وكأنها غير موجودة ، لانها كانت مدركة لقوة قيادة هيئة الاركان ومن ورائها الجيش[22]

ثم بدأت بعد ذلك تحركات قادة الجيش وهيئة الأركان وأحمد بن بلة ومجموعة تلمسان والولايات المؤيدة لهم ، من اجل ضمان الوصول للسلطة واختيار حليف له ميول عسكرية ويقدس الجيش وقادته وتضحياته التي قدمها في حرب التحرير ، لذا اجتمعوا في السابع من آب عام ١٩٦٢م وأكدوا في هذا الاجتماع بأنه لا يوجد مجال للاتفاق وأنه لابد من الوصول والتربع على عرش القيادة وتم الاتفاق على دخول العاصمة الجزائر بالقوة العسكرية ودعوة المعارضين إلى العمل بالنظام وإلا فإن الإقصاء حقهم ، وعدم الاعتراف بمعارضة قيادة الولاية الرابعة ومواصلة عمل المكتب السياسي في العاصمة للوقوف بالضد من هذه المعارضة والإبقاء على تشكيلة المكتب السياسي من الزعماء الخمسة ومحمدي السعيد والحاج بن علا ، فضلاً عن تنظيم انتخابات الجمعية التأسيسية على وفق ما يراه ممثلي هذا الاجتماع ، وتوحيد القيادة السياسية والجيش ليصبح هو على رأس القيادة ، ولابد من القيام بحملة إصلاحية توعوية للجماهير الجزائرية تجاه القرارات المتخذة لأنها تصب بمصلحتها[23].

بعد ذلك بدأ المكتب السياسي بقيادة احمد بن بله ومن ورائه قائد هيئة الاركان هواري بومدين بأعداد قوائم المرشحين للجمعية التأسيسية، اذ تم اختيار المرشحين وفقا لمعايير المشاركة في الاعمال الثورية والارتكاز على انتقاء انصار المكتب السياسي وكذلك الاشخاص الذين اتخذوا موقف الحياد من الصراع والخلافات مابين الحكومة المؤقتة واحمد بن بله وهيئة الاركان وابعاد شخصيات الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة والموالين لفرنسا ،اذ تم اقصاء اكثر من 56 شخصية ثورية. لذا فأن ربط الترشيح مابين الاختيارين انفي الذكر يكرس ظاهرة التناقض مابين المبدأ والتطبيق فالاختيار الاول على اساس المشاركة في الاعمال الثورية واقصاء اطراف شاركت في الاعمال الثورية مثل لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بن بوصوف وكريم بلقاسم وهم من الاوائل الذين ساهموا في تفجير الثورة ، في الوقت الذي كان فيه عدد كبير من قادة جيش التحرير الوطني قد التحقوا بالثورة فيما بعد او فارين من الجيش الفرنسي قد تصدروا قوائم الترشيح .اما مبدأ اختيار انصار المكتب السياسي يعني مكافأة الاخير في صراعه مع الحكومة المؤقتة خوفا من تشكيل معارضة جديدة داخل الجمعية الوطنية المرتقبة كتيار سياسي قوي ينافس احمد بن بله ومن ورائه قيادة هيئة الاركان [24]

وبعد هذه التطورات أصبحت الأمور تنذر بقرب المواجهة العسكرية بين الطرفين[25] ، وبالفعل وقعت اشتباكات أولية في العشرين من آب عام ١٩٦٢م ، في منطقة القصبة بين القوات التي ارسلتها هيئة الاركان وقوات الولاية الرابعة [26] ، وأكد قائد الولاية الرابعة العقيد يوسف الخطيب ومعه قائد الولاية الثالثة العقيد محند اولحاج في بيان لهما بأنَّ مجلسيها سيمارسان كافة صلاحياتهما في مكانهما [27]، إذا لم يتم اختيار مؤسسات شرعية تمثل الجميع، ومعنى هذا معارضة الولايتين الصريحة لإجراء الانتخابات وأنها لن تقم في ظل هذه الازدواجية بالسلطة ، ونظراً لتعنت الولاية الرابعة والثالثة وعدم رضوخها وتمسكهما بمواقفهما ، انعقد اجتماع في يوم الثامن والعشرين من آب عام ١٩٦٢م لقيادة هيئة الأركان والولايات التابعة لها ، قرروا فيه الانتقال الفوري للمواجهة العسكرية واستخدام قوة السلاح للسيطرة على العاصمة ، واصدروا بياناً أدانوا فيه الأعمال التي يقوم بها المسؤولين في الولايتين ، وكذلك فأن الوضع يتطلب تأجيل انتخابات المجلس التأسيسي إلى العشرين من أيلول ١٩٦٢ ، للعمل على إعادة النظام في العاصمة قبل موعد الانتخابات[28]

وفي الثلاثين من آب عام 1962 ، تحركت قوات أربع ولايات يساندها جيش الحدود وبلغ تعدادها 40 الف مقاتل مجهزة بكافة الأسلحة الثقيلة والخفيفة بهدف محاصرة الولاية الرابعة من ثلاث جهات ومن ثم السيطرة على العاصمة ، وقد سارت هذه القوات في ثلاث محاور [29]

وهكذا دارت معارك عنيفة بين قوات الولاية الرابعة والقوات الأخرى التي حاصرتها من ثلاثة جهات ، فحاولت قوات الولاية الرابعة توزيع الجنود في ثلاثة جهات بعد أن وجدوا انفسهم في موقف صعب للغاية وبعد أن وقع العديد من القتلى والجرحى بين من قاتلوا صفا واحدا في الثورة الجزائرية ، فلم يكن أمام قيادة الولاية الرابعة سوى خياران أما الاستسلام وفتح الطريق امام جيش الحدود والولايات المؤيدة له للدخول إلى العاصمة والسيطرة عليها وقبول الهزيمة بكل ما يترتب عليها من نتائج ، أو الاستمرار بالمقاومة وتحمل ما ينتج عنها من عواقب وخيمة قد تجر البلاد لحرب أهلية [30]لا سيما بعد أن ازداد عدد المنضمين إلى جيش الحدود من أصحاب المصالح الخاصة بعدما رأوا ضعف الموقف العسكري في الولاية الرابعة [31]

ومهما يكن من امر فأن النصر كان حليفا لمن استندوا على الجيش في محاولاتهم لفرض السلطة ، فدخل هواري بومدين قائد هيئة الأركان في التاسع من أيلول عام 1962 على رأس قوة بلغ تعدادها اكثر من 4000 مقاتل إلى العاصمة الجزائر [32]، وبعد هذا الانتصار قام أعضاء المكتب السياسي باختيار الأشخاص الذين تم ترشيحهم من جانب حزب جبهة التحرير الوطني إلى المجلس التأسيسي وبصورة انتقائية[33]

وفي العشرين من أيلول عام ١٩٦٢م ، انتخب الشعب أول مجلس تأسيسي للجزائر بعد الاستقلال وكلف بثلاث مهام رئيسية هي تشكيل حكومة للجزائر المستقلة ، والتشريع بأسم الشعب ، وإعداد دستور للبلاد والتصويت عليه[34]، وهكذا افتتح المجلس التأسيسي أولى جلساته في الخامس والعشرين من أيلول عام 1962م ، وقد اختير فرحات عباس رئيساً له كما أعلن عن ميلاد أول حكومة جزائرية مستقلة ، وكان عدد أعضاء المجلس 196 نائباً موزعين على خمسة عشرة ولاية بما في ذلك الصحراء ، وكانت الكتلة الأكبر من حصة جيش التحرير الوطني ، إذ حصلوا على ٦٠ مقعداً داخل المجلس[35]

وبذلك كسب المكتب السياسي الرهان عندما احتفظ لنفسه بحق وضع القوائم الوحيدة لكل ولاية ،اذ تم اختيار 16 مرشحا اوربيا وزعت اسمائهم على القوائم الانتخابية للولايات كما حصلت الولايات الثانية والثالثة والرابعة على غالبية مقاعد الجمعية التأسيسية والبالغة (105)مقعد من اصل (180)مقعد ، كما حصل المكتب السياسي على حق اختيار3/2 من مرشحي الدوائر الانتخابية واحتفظت الولايات بحق اختيار الثلث الباقي. وكان الرهان بالنسبة للمكتب السياسي وقيادة هيئة الاركان هو كسب اتجاه الجمعية وتركيبتها البشرية وولائها السياسي من خلال السيطرة على الترشيحات فأختيرت لائحة من (196) مرشحا ، تم اصبحت (195) مرشحا وقد شكل اعضاء الجيش قوة ترشيح كمثلين للجيش الوطني الشعبي ،اذ حصلوا على (72) عضوا تم اختيارهم من هيئة الاركان والولايات الموالية منهم (7) عقداء و(25) برتبة رائد و(25) نقيبا و(12)ملازم و(3) جنود . وهكذا نجد اكثر من ثلث اعضاء الجمعية التأسيسية كأعضاء عسكريين ،بينما مهمة الجمعية سياسية بحتة ،ونفس الوضعية بالنسبة للنواب الذين تعرضوا لمدة طويلة للنفي والسجن في المعتقلات ، فضلا عن اعضاء من مختلف الاوساط الاجتماعية فهم خليط من مدنيين وريفيين ومثقفين وفلاحين وعمال حرفيين، وهذا مايعكس سير اعمال الجمعية خاصة على مستوى ادارة المناقشات والتصويت وسهولة الانقياد للحكومة من جهة وسلبية تأدية الواجب التشريعي نظرا للولاءات للمكتب السياسي من جهة اخرى[36]وفي السادس والعشرين من أيلول شكل أحمد بن بلة حكومته ، والتي أسندت فيها اغلب الوزارات الحساسة و المناصب العليا لأعضاء هيئة الأركان وجيش الحدود ، فقد ترأس العقيد هواري بومدين وزارة الدفاع وأسندت اليهم وزارة الداخلية ووزارة الخارجية أيضا فضلاً عن العديد من المناصب المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجيش[37]

كان من الطبيعي أن تجد أول حكومة جزائرية مستقلة أمامها العديد من العقبات نتيجة سلسلة الأزمات والفوضى والانقسامات التي شهدتها البلاد ، فلم تكن مهمة بناء دولة جزائرية مهمة سهلة فكان لزاماً على حكومة أحمد بن بلة أن تتبع سياسية تهدف إلى النهوض بكل مؤسسات الدولة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ولم تخلوا الأشهر الأولى من تشكيل حكومة الاستقلال من الصراعات السياسية وبالأخص من معارضة قادة الجيش لسياسة أحمد بن بلة[38]

الصراع السياسي بين حكومة احمد بن بله وقادة الجيش

في الثاني عشر من آذار عام 1963 تقرر عقد ندوة لأعضاء حزب جبهة التحرير الوطني ، كان الغرض منها تقييم ودراسة الأوضاع العامة للبلاد ، وإعادة النظر في الهيكلية التنظيمية للحزب ، فضلاً عن الاتفاق على كيفية وتاريخ إقامة أول مؤتمر وطني للحزب بعد الاستقلال[39] ، هنا بدأت المرحلة الثانية من الصدامات بين أحمد بن بلة ومحمد خيضر الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني آنذاك حول هيكلية الحزب وطبيعة مكوناته المستقبلية فقد حرص محمد خيضر على بناء حزب جماهيري يضم كافة فئات الشعب بينما اراد أحمد بن بلة أن يتكون الحزب من طبقات محدودة هو من يقوم باختيارها وبالشكل الذي يضمن له السيطرة عليها ، فانتقد محمد خيضر السياسة التي اتبعها أحمد بن بلة متهما إياه بمحاولة ضرب العناصر القيادية في الحزب بعضها ببعض ومن ثم التصادم مع قادة الجيش لا سيما بعد اقتراحه على محمد خيضر الموافقة على انضمام العقيد هواري بومدين إلى المكتب السياسي بوصفه وزيراً للدفاع ،اذ كان هدفه من هذه المحاولة هو خلق التصادم بين الأمين العام للحزب المعروف بمواقفه المعارضة بخصوص رفض تدخل الجيش بالسياسة وبين وزير الدفاع الذي يعد الجيش عماد الدولة[40].وأمام هذا الوضع اضطر محمد خيضر إلى تقديم استقالته من المكتب السياسي في اجتماعه المنعقد يوم السادس عشر من نيسان 1963 ، اذ أعلن في اليوم نفسه عن تنصيب الرئيس أحمد بن بلة كأمين عام للحزب .أما محمد خيضر فقد أخذ صراعه مع الرئيس احمد بن بلة أبعادًا و أشكالاً أخرى حيث إتهم الاخير محمد خيضر بسرقة أموال جبهة التحرير الوطني التي أودعها باسمه في البنك العربي ببيروت والبنك التجاري العربي بجنيف، وترتب على هذا الاتهام إعلان محمد خيضر عن عزمه تسليم هذه الأموال الى المعارضة الجزائرية في الخارج لتستفيد منها في الإطاحة بالرئيس احمد بن بله [41]

ونتيجة لذلك تحالف محمد خيضر مع كريم بلقاسم بعد أن تأكدوا بأنهم لن يتفقوا مع أحمد بن بلة تجاه السياسة التي يتبعها (42)، فاتبعوا طريق المعارضة الصريحة ولكن بصورة سرية عندما قاموا في السابع عشر من نيسان عام 1963 بتشكيل حزب الاتحاد الديمقراطي للثورة الاشتراكية وانضم اليهم العقيد محند أولحاج الذي كان يقود تسعة آلاف جندي في منطقة القبائل وكان هدفهم التخلص من أحمد بن بلة وهواري بومدين والقضاء عليهم بعد الإطاحة بسلطتهم (43)ويعد محمد بوضياف كذلك من أوائل المعارضين لحكم أحمد بن بلة الذي لجأ هو الآخر إلى اتباع أسلوب من شأنه إضعاف حكومة بن بلة وإثارة المعارضين له (44)فقام بتشكيل حزب الثورة الاشتراكية (45)أسس هذا الحزب كبديل عن حزب جبهة التحرير الوطني معتمداً على توزيع المنشورات التي تحرض الجيش على الانقلاب ضد أحمد بن بلة وتسلم زمام الحكم ، كما دعا إلى استخدام السلاح إذا اضطر الأمر ، وقد انضم إليه العديد من الضباط والمناضلين بعد أن أقنعهم بوضياف بأن جبهة التحرير الوطني لا يمكن أن تتحول إلى حزب وإن حزب الثورة الاشتراكية هو الحزب الأمثل باعتباره حزبا طلائعيا لديه القدرة على استيعاب الطاقات الثورية المؤمنة بالاشتراكية وإن مسألة التحول إلى الاشتراكية بعد الاحتلال لا يمكن أن يتم بصورة مباشرة ، إلا أن الظروف آنذاك لم تكن مؤاتيه لتحقيق أهداف هذا الحزب(46)وفي ظل تلك الظروف أقدم أحمد بن بلة على حظر نشاط الحزب واعتقال مؤسسه بتهمة التحريض والتآمر على السلطة والتعاون مع جهات خارجية والتخطيط من أجل الإطاحة بالنظام ، فتم غلق الحزب وتم توقيف محمد بوضياف في الحادي والعشرين من حزيران عام ١٩٦٣م [47]

وأمام المضايقات والمطاردة التي تعرضت لها القيادات الثورية في حكم أحمد بن بلة واعتماده على الجيش في إخماد أي حركة معارضة لسياسته ، أعلن حسين آيت أحمد عن تشكيل حزب القوى الاشتراكية في التاسع عشر من أيلول عام ١٩٦٣م ، وقد جاء تأسيسه كردة فعل على السياسة التي اتبعها أحمد بن بلة وتضييقه الخناق على العديد من الشخصيات الوطنية التي انتقدت سياسته مما اضطرهم إلى ترك العمل ضمن مؤسسات هذه الدولة[48]

وقد استفاد حسين آيت أحمد من انضمام العديد من الشخصيات العسكرية البارزة في تدعيم ركائز حزبه ، لاسيما محند أولحاج في منطقة القبائل وكانت أهداف الحزب التي أعلنوها تتضمن تحذير السلطة من

الاستغلال السياسي للشعب ، ووضع حد للسياسة التي يتبعها أحمد بن بلة في ما يخص انفراده في اتخاذ القرارات وبصورة ارتجالية ويجب أن تكون عناصر الجيش الوطني الشعبي مقتصرة على الجزائريين وتنقيته من العناصر الأخرى المعروفة بولائها لفرنسا(49). بعد ذلك شرع حسين آيت أحمد بأعمال تدريب المنضمين اليه وتهيئتهم ليكونوا على استعداد لأي مواجهة عسكرية مع الحكومة ، وبالفعل لم يترك أحمد بن بلة ومعه وزير الدفاع هواري بومدين هذه التحركات دون التخلص منها ؛ لأنها بمثابة تهديد مباشر لحكومتهما وللجيش الوطني الشعبي ونتيجة لذلك حصلت العديد من المواجهات والاشتباكات بين الطرفين كان ضحيتها العديد من الجرحى والقتلى (50).منها التمردات التي اندلعت في مناطق قسنطينة وسكيكدة وباتنة والتي كانت تمثل ضربة خطيرة لمحاولات وزير الدفاع هواري بومدين في توحيد الجيش ككيان واحد، والتي تعزى اسباب قيامها الى تأخر دفع رواتب الجنود او توزيعها بصورة غير منتظمة مما شكل استياءاً لدى عامة الجيش ، وكذلك الخوف من التسريح ومواجهة البطالة وزجهم في ثكنات عسكرية بعيدة الامر الذي يشكل صعوبة للاتصال بعوائلهم ، ومنعهم من الاتصال مع العناصر المدنية المستاءة من سياسة الحكم ، واصدار الاوامر الى الجيش بتنفيذ الاجراءات القمعية ضد هذه العناصر بحجة حفظ الامن الداخلي . كل هذه الامور اعطت انطباعا بأن الدولة الديمقراطية تتحول الى دولة استبدادية(51)

ومما زاد الطين بله اقدام حكومة احمد بن بله في أيلول من عام 1963 أعلان عن دستور للجزائر بعد الاستقلال ، و فرض هذا الدستور دون أن تتم مناقشته في المجلس التأسيسي الجزائري، إذ تم وضعه من قبل حزب جبهة التحرير الوطني وبإشراف أحمد بن بلة الذي طلب بدوره من النواب المصادقة عليه للتخلص من العناصر المعارضة التي قد تتسبب في تأخير وضع الدستور للبلاد(52)

وتضمن الدستور اشارة الى دور الجيش الوطني الشعبي عندما ذكر بأنه سليل جيش التحرير الوطني وأنه يساهم في إطار حزب جبهة التحرير الوطني في النشاط السياسي للبلاد ويدعم هذا النشاط، فضلاً عن دوره في وضع قواعد الأسس الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في ظل التغيرات السياسية الجديدة[53] وبذلك تكون هناك علاقة تكاملية ما بين الجيش والحزب في إدارة مؤسسات الدولة وتقع على عاتقهما توجيه وإدارة عمل الدولة ومراقبة عمل المجلس التأسيسي والحكومة وبصورة مباشرة [54]

وظل التمرد العسكري الذي قاده حسين آيت أحمد تحت جناح حزب القوى الاشتراكية مستمرا في صدامه مع قوات الحكومة الأمر الذي دفع الرئيس أحمد بن بلة إلى استخدام حقه في المواد الدستورية فبعث برسالة إلى المجلس التأسيسي بتاريخ الثالث من تشرين الأول 1963م ، شرح فيها صعوبة الموقف والظروف التي تمر بها البلاد والتي قد تؤدي إلى حرب أهلية وبما أنه أعلى سلطة في البلاد ، فإنه سوف يستند على المادة الدستورية التي تتيح له العمل بحالة الطوارئ والتي يمكنه من خلالها إعطاء تعليماته إلى قادة الجيش بالتحرك مع قواتهم إلى منطقة القبائل بقصد تطويقها والقضاء على حزب القوى الاشتراكية والمناصرين له[55]

وفي هذه الأثناء هاجمت القوات المغربية الحدود الجزائرية ، الأمر الذي دفع العقيد محند أولحاج إلى استغلال هذه الفرصة للتفاوض مع أحمد بن بلة بشأن انسحابه من منطقة القبائل وعدم دعمه لحزب حسين آيت أحمد وذلك بإرسال القوات التي كانت تحت قيادته إلى الحدود الجزائرية الغربية للدفاع عن أرض الوطن ، لا سيما بعد أن انتابه الشك بنوايا حسين آيت أحمد وبأنها لا تخلوا من المؤامرات [56] أما حسين آيت أحمد فقد وافق على إنهاء الصراع مؤقتا ، الا أنه لم يشارك مع الجيش الوطني الشعبي في هجومه لصد قوات المغرب على الحدود وذلك خوفاً من فقدان شعبيته بين صفوف حزبه لاسيما بعدما اعتبروا محند أولحاج خائناً لقضية الحزب إلا أن الواجب الوطني حتم عليه وقف النزاع الداخلي للدفاع عن ارض الوطن [57]

وبناءً على ذلك اتفق الطرفان بتاريخ الثالث عشر من تشرين الأول عام 1963 ، على أن يتم الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ، وإعادة النظر في تشكيلات القيادة المسؤولة عن الجيش الوطني الشعبي وان يتم اختيار أعضاء كممثلين عن جميع الولايات بحيث تمثل كل ولاية بقائد يكون على راس الجيش هناك، بشرط أن يمتازوا بكل مؤهلات قائد الجيش ، وإبعاد تدخل العقيد هواري بومدين وقواته وضباطه بكل شاردة

وواردة في شؤون الجيش فضلا عن مراعاة ظروف المناضلين بتوزيع قطع الأراضي عليهم ، والإسراع بالمبادرة و الدعوة لعقد المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني ، وان يتم إعلان بنود هذا الاتفاق على وسائل الاعلام خشية عدم تنفيذها لاحقا ، إلا أنه بمجرد الوصول إلى تسوية بشان النزاع الحدودي الجزائري المغربي واستقرار الأوضاع تدريجيا تنصل أحمد بن بلة وتجاهل مطالب حسين آيت أحمد والبنود المتفق عليها [58]

وعلى هذا الأساس أصدر الرئيس أحمد بن بلة أوامره إلى وزير الدفاع هواري بومدين لتوجيه القوات العسكرية نحو منطقة القبائل حيث كان يقطن حسين آيت أحمد ، إذ كلف قائد الولاية الأولى بهذه المهمة والذي توجه إلى منطقة القبائل على راس قوة مكونة من خمسة فيالق وتم القضاء على المعارضة المسلحة هناك وبصورة نهائية[59].بعد استخدامه الجيش للقضاء على خصومه السياسيين ،بدأت محاولاته للسيطرة على الجيش نفسه عندما اقدم على استبدال رئيس أركان الجيش وتعيين العقيد الطاهر زبيري قائدا عاما لأركان الجيش دون الرجوع او استشارة وزير الدفاع هواري بومدين [60]

إن تغيير قائد أركان الجيش في تشرين الأول عام 1963 كان الهدف منه توجيه ضربة إلى مركز العقيد هواري بومدين والحد من نفوذه السياسي ، وكان ذلك بمثابة إيصال رسالة له مفادها بأن الرئيس أحمد بن بلة هو السلطة العليا في البلاد الأمر الذي أثار استياء كبير لدى هواري بومدين لا سيما وان هذا الأمر مثل تجاوزا وتحديا شخصياً له ، ومما زاد الأمر سوءاً أن الرئيس أحمد بن بلة أخذ يعقد اجتماعاته مع ضباط وقادة الولايات الستة العسكريين دون الرجوع إلى هواري بومدين وحتى دون دعوته لحضورها مع انه الشخص المعني بعقد تلك الاجتماعات لأن ذلك كان من مسؤوليات وزير الدفاع [61]

وفي هذه الاثناء بدأ الاعداد والتهيؤ من اجل عقد أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال وفعلا تم عقده في الرابع عشر من نيسان عام 1964م
وكانت أهم النقاط التي تم التطرق إليها في المؤتمر هي كالآتي[62]:

- المراحل التي وصلت إليها الثورة التحررية منذ بدايتها وحتى تشكيل حكومة أحمد بن بلة.
- الأزمات التي تعيشها الجزائر وكيفية معالجتها .
- التطرق إلى المنجزات التي حققتها حكومة أحمد بن بلة منذ اعلان الاستقلال وحتى عقد المؤتمر .
- مناقشة تحول جبهة التحرير الوطني إلى حزب منذ مؤتمر طرابلس وحتى عقد المؤتمر من الناحية السلبية والإيجابية وتقييم ذلك .
- مناقشه المقترح المقدم من قبل الرئيس أحمد بن بلة والذي تم طرحه على الحاضرين في المؤتمر ، والذي يتضمن ضرورة إنشاء مليشيات شعبية مسلحة وكان مصراً ومتحمساً على إنشائها .
- مناقشة مشكلة الضباط الجزائريين الهاربين من الجيش الفرنسي.

بدا واضحا خلال مؤتمر عام 1964 ان الاوضاع اخذت بالتدهور اكثر فاكثر لاسيما بعدما اصبح الصراع ظاهرا للعلن نتيجة لبروز اتجاهين متناقضين أحدهما مثله أحمد بن بلة والذي كان يدعو إلى جعل حزب التحرير الوطني السلطة العليا بالبلاد ويكون مقدما على الجيش والحكومة ، أما الاتجاه الآخر فقد مثّله العقيد هواري بومدين وزير الدفاع والذي كان يسعى جاهداً بجعل الجيش في المرتبة الأولى ويكون مقدماً على الحكومة التي تليه بالمرتبة ثم الحزب [63]
ومن أهم النقاط التي أثارت الخلاف في المؤتمر هما نقطتين أساسيتين الأولى فكرة أحمد بن بلة بإنشاء مليشيات شعبية عسكرية والثانية كيفية معالجة مشكلة الجنود الهاربين من الجيش الفرنسي والمنضمين في الجيش الوطني الشعبي . فبالنسبة للنقطة الأولى فقد عبر عنها أحمد بن بلة بأنه أراد إنشاء مليشيات شعبية تكون بمثابة هيئة عسكرية مساندة تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني وتعمل بمعزل عن الهيئات العسكرية الأخرى ، وهذا يدل بأنه أراد مواجهة الجيش بالجيش [64] وكأن هذه المليشيات قادمة لمواجهة جيش أجنبي أو هي جيش أجنبي جاء لمواجهة الجيش الوطني الشعبي وبهذه الخطوة عاش الجميع أزمة ثقة ، أحمد بن بلة فقد ثقته بالجيش والشعب فقد ثقته بالجيش ، والجيش فقد ثقته بالسلطة [65]

أثارت فكرة إنشاء المليشيات المسلحة قلق وزير الدفاع هواري بومدين في الوقت الذي بدأ يلاحظ فيه تحركات وقرارات أحمد بن بلة فيما يخص انفراده بالسلطة ومحاولة جمع السلطات بين يديه ، مقتنعا بأن هدفه من إنشاء قوة عسكرية هو الحد من نفوذ وزير الدفاع وتقليص دوره في السيطرة على الجيش ، وكذلك إنشاء قوات خاصة به تعمل على حماية منجزات الثورة التي تحققت بجهوده حسب زعمه ، وأضعاف دور القيادات والقوات العسكرية لاسيما دورهم السياسي[66] ، كما وإن تقوية نفوذ الحزب الحاكم لا يتم إلا عن طريق إضعاف نفوذ قادة الجيش بإنشاء قوات بديلة تحت اشراف رئيس الدولة لتمكنه من فرض سلطة حكومته [67] ، وعلى الرغم أن السلطة السياسية لم تستطيع ان تكون اقوى من السلطة العسكرية المتمثلة بالجيش والذي استطاع أن يفرض نفسه ، إلا أنه في الوقت نفسه فأن الثورة نفسها لم تستطع تحقيق النجاح لولا تخطيط السياسيين الأ أنها لم تتمكن من تعميق العمل السياسي على المدى البعيد[68].

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر في السادس عشر من نيسان عام 1964 ، أظهر احمد بن بله نواياه بالسيطرة والنفوذ على الجيش وإضعاف دوره السياسي من خلال التخطيط للتخلص من ابرز قادته ، والمناصرين والمؤيدين له ، إذ بدأ بتحجيم دورهم في الوزارات المسيطرين عليها من خلال تغيير الوزراء التابعين للجيش في تلك الوزارات وتجريدهم من عملهم لا سيما وزيري الداخلية والسياحة [69]

أما فيما يخص مسألة الجنود والضباط الهاربين من الجيش الفرنسي والمنضمين إلى الجيش الوطني الشعبي ، فقد انضم الكثير من هؤلاء في أواخر الثورة إلى صفوفها بعد فرارهم من وحداتهم العسكرية الفرنسية ومنهم من تقلد مناصب قيادية في الثورة، إلا أنه بعد انتهاء الثورة وبداية مرحلة الاستقلال كان هؤلاء محل انتقاد للكثير من المناضلين البارزين في صفوف الجيش الوطني الشعبي ، وكان من أبرز المعارضين على بقاء هؤلاء في الجيش وتقلدهم مناصب عليا فيه هو العقيد محمد شعباني [70]وقد حاول الرئيس احمد بن بله استغلال هذه الورقة ايضا لزرع الخلاف بين قادة الجيش كما يذهب الى ذلك الباحث لونيسي رابح ،الذي ذكر بأن الرئيس دفع العقيد محمد شعباني بشكل غير مباشر الى طرح مسألة هؤلاء الضباط في المؤتمر والمطالبة بطردهم من الجيش [71]كان العقيد شعباني مجاهداً شاباً تولى القيادة العسكرية في الناحية الرابعة للولاية السادسة وتشمل بسكرة والصحراء ، وكان من أشد المطالبين بتطهير الجيش من الضباط الهاربين من الجيش الفرنسي ، وتصفيتهم من مركز القيادة [72]إلا أنه لقي معارضة قوية من وزير الدفاع الذي رفض هذا الأمر رفضاً قاطعاً[73]

وبعد انتهاء اعمال المؤتمر في الواحد والعشرين من نيسان عام 1964استمر العقيد محمد شعباني في معارضته لسياسة الحكومة وأعلن عن تمرده العسكري ضدها [74] فما كان من وزير الدفاع إلا أن اصدر أوامره بإعادة هيكلة وتنظيم الجيش ، وإلغاء الولايات الستة واستبدالها بخمس مناطق عسكرية ، وبذلك تم تعيين العقيد عمار ملاح لقيادة المنطقة الرابعة ونقل العقيد محمد شعباني إلى مقر وزارة الدفاع ، كما وتم نقل مقر المنطقة التي كان العقيد محمد شعباني مشرفا عليها من مدينة بسكرة إلى مدينة ورقلة ، فضلاً عن إبعاد جميع المقربين منه من أصدقاءه العسكريين والمناضلين وتغيير مناطق تعيينهم ، بعد هذه الإجراءات أصبح الأمر واضحاً لدى العقيد محمد شعباني بأن ذلك جاء كردة فعل على موقفه في المؤتمر[75].

رفض العقيد محمد شعباني تنفيذ هذه الإجراءات ، وبقي مرابطاً في ناحيته العسكرية رافضاً الخروج منها ، ثم أعلن إنشائه (اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة) في حزيران ١٩٦٤ ، التي ضمت مجموعة كبيرة من أبرز المناضلين والمعارضين لحكم أحمد بن بلة ، وفي الوقت نفسه بعث وفداً إلى منطقة القبائل حيث يتواجد حسين آيت أحمد ، إذ عرض عليه الانضمام إلى (اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة) وشرح له خطتهم القادمة والتي تستهدف الإطاحة بحكم أحمد بن بلة في الثالث من تموز عام ١٩٦٤م ، وذلك بالمواجهة المسلحة ، إلا أن الوفد الذي ارسل إلى حسين آيت أحمد كان يضم احد المندسين من قبل الحكومة فلم يلبث أن نقل كل تفاصيل مخططات العقيد محمد شعباني إلى أحمد بن بلة وهواري بومدين[76].

وبناءً على ذلك صدر أمراً عسكرياً في الثاني من تموز ١٩٦٤م الى جميع قطعات الجيش بالتوجه إلى الناحية العسكرية الرابعة لمواجهة العقيد محمد شعباني ومحاصرته هو ومن معه ، وعلى إثر ذلك اجتمع العقيد محمد شعباني اجتماعاً مستعجلاً مع الضباط والقوات المسلحة في المنطقة العسكرية الرابعة وأعطى أوامره باتباع التعليمات الصادرة منه وعدم تجاوزها ، وإن واجبه الوطني يحتم عليه المحافظة على الأمن والنظام في مدينة بسكرة وعدم إثارة الفوضى والخراب وتعريض حياة الجزائريين للخطر ، ثم ألقى خطاباً في الرابع من تموز عام ١٩٦٤ تحدث فيه عن سبب هذه التطورات وموقفه منها وأسباب تعبئة قوات الجيش ضده ، ومن هم المستفيدين من هذه الاحداث وتصفية الضباط الوطنيين ورموز الثورة والمناضلين الذين ساهموا في حرب التحرير ضد فرنسا منذ عام 1954م وفي نهاية المطاف قررمحمد شعباني الانسحاب من مدينة بسكرة بعد وصول قوات الجيش ،معلناً بأنه لايريد أن يعرض المدينة للخراب والتدمير[77].

وبهذا لم يكتب النجاح للحركة العسكرية التي قام بها العقيد محمد شعباني وماتت قبل أن تولد ، إذ ألقي القبض عليه في الثامن من تموز عام 1964 وتمكن أغلب القادة الذين كانوا معه من الهروب إلى خارج البلاد [78] وفي الثاني من كانون الأول 1964 شكلت محكمة عسكرية لمحاكمة العقيد محمد شعباني [79] وكلف بمتابعة هذا الملف ضابط هارب من الجيش الفرنسي هو محمد التواتي وقد تم ترقيته إلى ملازم بعد تسلمه لهذه المهمة وكانت المحاكمة عبارة عن محاكمة صورية يترأسها قاضي من العاصمة تم تنصيبه من قبل أحمد بن بلة وهو محمود زرطال وبعد توجيه التهم الى العقيد محمد شعباني[80] ، صدر حكم الإعدام في فجر يوم الثالث من كانون الأول عام 1964 ونفذه في فجر هذا اليوم[81].

كانت بداية الخلافات الخفية بين هواري بومدين واحمد بن بله منذ الاستقلال إذ ركز منهما على نقاط القوة لديه ونقاط الضعف لدى الآخر، إذ قام هواري بومدين بالتركيز على وحدة الجيش وعدم تفككه مستغلا التمردات العسكرية المسلحة التي قامت ضد الحكم وبالتالي إضعاف ابن بلة وإبقائه معتمدا على قوة الجيش ، أما أحمد بن بلة فقد كانت خطته للتخلص من قوة الجيش وعلى رأسها هواري بومدين تركز على أربعة محاور وهي السعي لإقامة علاقات وطيدة بالخارج ، ومحاولة كسب ثقة الشعب الجزائري إلى جانبه ، وتقوية مركز حزب جبهة التحرير الوطني ، وإضعاف مركز وهيبة الجيش (82)

وعند بداية عام 1965 أصبحت لدى هواري بومدين قناعة كاملة بضرورة التخلص من أحمد بن بلة والقضاء على حكمه ، لاسيما بعد حملة الإقالات التي قادها الأخير ضد الوزراء المؤيدين لهواري بومدين والمساندين للجيش ، إذ دفع وزير الداخلية أحمد مدغري إلى التنحي عن الوزارة واستحوذ على أغلب المناصب لنفسه ، فكان رئيساً للجمهورية ، ووزير الداخلية ، وزير للأنباء والإعلام ، والأمين العام للحزب ، ووزيراً للمالية ، وقام بتنحية وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة من منصبه إلا أن الاخير رفض الانصياع لأوامر أحمد بن بلة معتقداً أنه ليس من صلاحيات الرئيس أقالته، لأن القرار يرجع إلى المكتب السياسي على اعتباره عضوا فيه ، فكان هذا التصرف من قبل أحمد بن بلة بمثابة القطيعة النهائية بينه وبين وزير الدفاع هواري بومدين(83)

وبعد تدهور العلاقات بين الطرفين وتأكدهم من عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق ، بدأ العمل الجدي لرسم خطة الانقلاب ضد أحمد بن بلة ولأجل ذلك عقدت عدة اجتماعات ، ففي السادس والعشرين من آيار عام 1965 عقد اجتماع في بيت علي منجلي أحد أبرز القادة في هيئة الأركان ترأسه هواري بومدين إلى جانبه وزير الداخلية أحمد مدغري ووزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة ، وتم الاتفاق النهائي على عزل أحمد بن بلة وتنحيته عن حكم الجزائر ، وفي الثاني من حزيران عام 1965 عقد اجتماع آخر في وزارة الدفاع بهدف وضع الخطة النهائية للقيام بعملية الانقلاب وكذلك تم الاتفاق على تاريخ القيام بها ، إذ حدد يوم التاسع عشر من حزيران عام 1965 كتاريخ مبدئي للتنفيذ ، وعقد مثل هذه الاجتماعات بين وزارء الحكومة او بين مختلف المسؤولين في الدولة امراً طبيعياً لايمكنه ان يثير أي شكوك خاصة لدى الرئيس

احمد بن بله، مع احاطة هذه الاجتماعات بسرية تامة فضلا عن جميع المشاركين بها من الموالين لوزير الدفاع [84].

وكانت خطة الانقلاب تقوم على استبدال الحرس الخاص للرئيس أحمد بن بلة بعناصر من الجيش وارتدائهم الزي الخاص بالأمن الوطني وبالتعاون مع رئيس وحدات الأمن الوطني[85]

بدأ مخططو الانقلاب بعد ذلك باخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة أي طارئ خاصة وأن أحمد بن بلة إلى جانب ما يتمتع به من شعبية لدى البعض وكونه رئيساً للجمهورية كان من المناضلين الذين لديهم الخبرة في استعمال السلاح ويحيط نفسه بجيش خاص به مسلح ومعد وخاضع لسلطته المباشرة والمكان الذي يقيم فيه محصناً جيداً من قبل قوات الأمن الوطني التي أبدت تعاونها مع قادة الانقلاب ، ومع ذلك فإنهم غير واثقين من مدى ولائهم للجيش فبقيت الشكوك تراودهم [86]

وتنفيذا لهذه الخطة عقد وزير الدفاع هواري بومدين في الخامس عشر من حزيران عام 1965م اجتماعا في بيته ، ضم كوكبة من الضباط والقادة العسكريين والسياسيين بهدف وضع الصيغة الفعلية للانقلاب ، تبعه اجتماع آخر عقد بسرية تامة تم الاتفاق فيه على تكليف العقيد الطاهر الزبيري في تنفيذ مهمة اعتقال الرئيس أحمد بن بلة ، و في تمام الساعة الواحدة بعد منتصف الليل في يوم التاسع عشر من حزيران 1965م قام العقيد الطاهر الزبيري بالمهمة التي اوكلت اليه، إذ تمت مداهمة أحمد بن بلة في منزله وقد أخبره بأنه تم عزله من قبل الجيش فلم يعد رئيساً للجمهورية وتم تشكيل مجلس الثورة وعليه يجب تسليم نفسه بعد إعطائه الأمان فسلم نفسه وتم وضعه تحت الإقامة الجبرية [87]

وبعد ساعات من الانقلاب ظهر هواري بومدين في بيان إلى الشعب الجزائري وصف فيه أحمد بن بلة بالطاغية وإن سكوت الشعب الجزائري خلال فترة حكمه لم يكن استسلاماً أو خوفاً منه ، وإنما لكون الشعب الجزائري منح ثقته لحكم أحمد بن بلة قبل أن يقع في أخطائه وينحرف عن الطريق ، كما أعلن عن تأسيس مجلس الثورة وبيّن أن مهامه تنحصر في حفظ النظام والأمن والسهر لحماية الممتلكات العامة والمؤسسات القائمة وانه سيعمل على تحقيق كل الشروط اللازمة لإقامه دولة ديمقراطية تسير بموجب القانون أي دولة لا تزول بزوال الحكومات والسلطة[88].

وعلى الرغم من انضمام قادة الجيش فضلاً عن الشرطة وقوات الأمن الوطني إلى مخطط الانقلاب إلا انهم كانوا متخوفين من أي ردة فعل قد تأتي بنتائج سلبية الأمر الذي يعجل بفشل الانقلاب ، لذا اتخذوا كافة الاحتياطات اللازمة لتجنب أي ردة فعل عكسية منها وضع طائرة في الاستعداد لأي طارئ حتى تقلع إذا لزم الأمر ، إلى جانب انتشار الدبابات في الشوارع والطرق المؤدية إلى مكان تواجد الرئيس أحمد بن بلة ، كما أن الانتشار الكبير للجيش والدبابات والآليات الأخرى لم تثر السكان صباح يوم الانقلاب لأنهم اعتقدوا بأن ذلك جزء من تحضيرات تصوير فلم معركة الجزائر الذي كان يعد بنفس مكان تواجد قوات الجيش فاعتبروه جزء من ديكور الفيلم[89].

وعلى مايبدو فأن هذا الانقلاب قد كشف عن فشل أحمد بن بلة في قدرته على إيجاد نوع من التوازن ما بين الجانب المدني والجانب العسكري ، فقد كان واهماً بقدرته على فرض القرار المدني وتغليبه على القرار العسكري ، وفشلت جميع الاحتياطات التي اتخذها لحماية نظامه فلم يكن يعلم بتخطيط بومدين للاطاحة به في تلك الايام.

شكل الانقلابيون مجلس جديد للحكم تمثل بمجلس الثورة الذي انبثق وأعلن عنه في يوم الانقلاب ، وتألف من 26 عضواً ، 24 عضواً منهم عسكريين وهم كل من (العقيد هواري بومدين رئيساً لمجلس الثورة ، العقيد السعيد عبيد ، العقيد عبد الله بلهوشات، العقيد محمد بن أحمد عبد الغني، العقيد أحمد بن الشريف ، العقيد الطيبي العربي ، العقيد الشاذلي بن جديد ، الرائد بوحجار بن جدو ، الرائد عبد الرحمن بن سالم ، الرائد صالح بوبنيدر ، الرائد أحمد بوجنان ، العقيد عبد العزيز بوتفليقة ،العقيد شريف بلقاسم ، الرائد أحمد دراية ،الرائد قايد أحمد ، العقيد يوسف الخطيب ، العقيد أحمد مدغري ، الرائد علي منجلي ، العقيد

محمدي السعيد ، العقيد محند أولحاج ، الرائد مولاي عبد القادر ، الرائد صالح السوفي ، الرائد محمد الصالح بن يحيى ، العقيد الطاهر زبيري) اما العضوين المدنيين فهما(بشير بومعزة واحمد مهساس) [90]وهذا بحد ذاته سجل دخول صريح للجيش في جميع مفاصل الحياة السياسية وفي العاشر من تموز عام ١٩٦٥م تأسس ما يعرف باسم(الدستور الصغير) الذي كان يهدف الى تنظيم أمور الدولة وتسيير عملها لحين إقرار دستور آخر دائمي، فضلاً عن تشكيل لجنة تنفيذية لحزب جبهة التحرير الوطني تتمثل مهمتها الأساسية بتصفية القيادات الموالية للنظام السابق [91] .

فكانت الاستراتيجية التي اتبعها هواري بومدين تقوم على استقرار النظام السياسي أولاً بحيث تكون جميع المكونات والطبقات الاجتماعية تحت سيطرة الدولة وبالتالي إرساء مفهوم الحزب الواحد ، ومن ثم قيام الخطاب السياسي بدوره بالبحث عن الكيفية السياسية والاجتماعية وربط ذلك بسياسة الحزب الواحد ثانياً [92] وفي الواقع إن طبيعة الوضع السياسي آنذاك فرض عدداً من المعطيات من أهمها التكتم على الخلافات القائمة ما بين قادة السياسة وقادة الجيش من قبل الشخصيات البارزة والفاعلة في الساحة السياسية العسكرية فضلاً عن الانضباط الكبير والواضح من قبل كل المناضلين [93]، وقد وصلت التناقضات الكامنة إلى مرحلة القطيعة ما بين الجناح السياسي والجناح العسكري ، إذ تمكن العسكريون من توظيف الرمزية السياسية والنضالية التي يتمتع بها أحمد بن بلة لصالحهم بعد أن برروا أن هذا التداول في السلطة تم تحت الشعار الذي تمسك به الجيش وهو ((شعار حماية الوحدة الوطنية والمحافظة على خط الثورة من الانحراف))[94]

الهوامش:-

1- فاطمة الزهرة برجلاغي ، أهم التطورات السياسية والاجتماعية للجزائر في فترة حكم أحمد بن بلة ١٩٦٢ – ١٩٦٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة أحمد دراية أدرار ، ٢٠١٩ ، ص٢٩ .
2- عبد الرحمن بوقادة ، سياسة تقرير المصير الفرنسية وانعكاساتها على مستقبل الجزائر (1959 – ١٩٦٢) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، ٢٠١٥،ص195
3- العباسي فاتن ، بن يوسف بن خدة ، مسار ومواقف (١٩٤٢ – ٢٠٠٣) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة باتنة ، ٢٠١٩،ص198.
4- محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر (١٩٥٤ – ١٩٦٢) ، ج٢ ، مكتبة الأسد الوطنية ، دمشق ، ٢٠٠٠ ، ص207.
5- حسام صبار زبالة الذرب ، بن يوسف بن خدة واثره في السياسة الجزائرية ١٩٤٣ – ١٩٦٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٨ ، ص160.
6- محمد عباس ، خصومات تاريخية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠١٠ ، ص١٧٩ .
7- العباسي فاتن ، المصدر السابق ، ص١٩٨ .
8- سالمي مختار ، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، 2019،ص221.
9- F.R.U.S ,1961-1963,volumexxl,Africa,Editorial Note, Washington ,july1,1962,p.812.
10- عبلة هيشر ، المعارضة السياسية على عهد الرئيسين أحمد بن بلة و هواري بومدين (١٩٦٢ – ١٩٧٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، ٢٠١٨، ص11.
11- سالمي مختار ، المصدر السابق ، ص٢٢٣

12- عمر فرحاتي ، أزمة القيادة في الوطن العربي واشكالية الصراع بين السياسي والعسكري دراسة حالة الجزائر ، مجلة كلية الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014 ، ص155.
13- سالمي مختار ، المصدر السابق ، ص٢٢٤ .
14- المصدر نفسه ، ص١٢٤ .
15- ضمت تشكيلة المكتب السياسي: مجموعة من العسكريين والمدنيين فالاخيرين هم كل من احمد بن بله نائب رئيس الحكومة المؤقتة، ورابح بيطاط وزير دولة في الحكومة المؤقتة ،ومحمد خيضر عضو الوفد الخارجي، واحمد فرنسيس وزير المالية في الحكومة المؤقتة، وفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة السابق.اما مجموعة العسكريين فضمت كل من :العقيد هواري بومدين رئيس هيئة الاركان ،والرائد احمد قايد عضو هيئة الاركان ، والعقيد الطاهر زبيري قائد الولاية الاولى ، والعقيد سي عثمان قائد الولاية الخامسة ، والعقيد محمد شعباني قائد الولاية السادسة ، والرائد العربي بن رجم عضو مجلس قيادة الولاية الثانية . ينظر : سالمي مختار ،المصدر السابق ، ص 224
16- الجودي بخوش ، دور بن يوسف بن خده في الثورة التحريرية ١٩٥٤ – ١٩٦٢ ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة الجزائر يوسف بن خده ، ٢٠٠٧ ، ص٢٥ .
17- الطاهر سعود ، الجذور التاريخية والايدلوجية للحركة الإسلامية في الجزائر ، الديوان للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠١٠، ص208 ؛ سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين ، ترجمة : محمد حافظ الجمالي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2003،ص281.
18- الجودي بخوش ، المصدر السابق ، ص٢٧ .
19- سالمي مختار ، المصدر السابق ، ص٢٢٥-٢٢٦
20- الجودي بخوش ، المصدر السابق ، ص٢٩ .
21- عبلة هيشر ، المصدر السابق ، ص١١-١٣
22- مومني زيان ، مظاهر الصراع السياسي بالجزائر وتأثيراته على الديمقراطية ١٩٥٤ – ٢٠٠٤ ، دار هومه ، الجزائر، ٢٠٠٨ ، ص٦٧ .
23- جمال بلفردي، الجمعية الوطنية الجزائرية على عهد الرئيس بن بله واشكالية النهج السياسي دراسة في التصور والممارسة ، مجلة جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر ،2016 ، ص2.
24- الجودي بخوش ، المصدر السابق ، ص٣٥ .
25- أحلام شعلان ، الثورة في الولاية الرابعة من خلال كتابات محمد تقية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، ٢٠١٦،ص23.
26-- جمال بلفردي ، المصدر السابق ، ص 3
27- تتألف الولاية من مجلس يسمى مجلس الولاية ،يتكون من اربعة اعضاء قائد الولاية برتبة عقيد واربعة نواب ثلاثة عسكريين برتبة رائد وواحد مدني ،وقسمت الولاية الى مناطق ولكل منطقة مجلس يتكون من اربعة اعضاء وهم قائد المنطقة برتبة نقيب وثلاثة نواب عسكريين برتبة ملازم اول ، وقسمت المنطقة الى نواحي ولكل ناحية مجلس يتكون من اربعة اعضاء ايضا ،قائد الناحية برتبة ضابط ومدني وعسكريين. ينظر : محمد علوي ، قادة ولايات الثورة الجزائرية ١٩٥٤ – ١٩٦٢ ، منشورات مديرية الثقافة ، الجزائر ، ٢٠١٣ ، ص 24-27.
28- مومني زيان ، المصدر السابق ، ص٦٧
29- الجودي بخوش ، المصدر السابق ، ص٣٧ .
30- صالح بلحاج ، أزمة جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة ١٩٥٦ – ١٩٦٥ ، دار قرطبة للنشر ، الجزائر ، ٢٠٠٦ ، ص١٤٧
31-سالمي مختار ، المصدر السابق ، ص231
32- بنجامين ستورا ، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال ١٩٦٢ – ١٩٨٨ ، ترجمة : صباح ممدوح كعران ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٢ ، ص٢٠ ، سالمي مختار ، المصدر السابق ، ص٢٣٣

33- عبلة هيشر ، المصدر السابق ، ص١٢ .
34- صالح بلحاج ، المصدر السابق ، ص١٥١
35- علي تابليت ، فرحات عباس رجل دولة ، ط٢ ، منشورات ثالة الابيار ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص١٢
36- جمال بلفردي ، المصدر السابق ، ص 3
37- عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية ١٩٦٢ ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٧، ص509.
38- جنان عبد الكريم عبد الحسن الطائي ، المسألة الامازيغية في الجزائر (١٩٥٤ – ١٩٩١) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ص120
39- قواسمية عبد الكريم ، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين (١٩٦٢ – ١٩٧٨) ، دار ريحانة، الجزائر، ٢٠١٨ ، ص٨٣ .
40- عبلة هيشر ، المصدر السابق ، ص٣٥ .
41-المصدر نفسه ، ص٣٦ -37.
42- فاطمة الزهرة برجلاغي ، المصدر السابق ، ص 44
43-عبلة هيشر ، المصدر السابق ، ص٢١ .
44- بوعناني حسين ، المؤسسة العسكرية ودورها في عملية صنع القرار السياسي بالجزائر 1990-2016 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، 2018 ، ص٤٩
45- أسس هذا الحزب بتاريخ العشرين من أيلول في نفس يوم تشكيل المكتب السياسي عام ١٩٦٢ينظر : بوعناني حسين ، المصدر السابق ، ص٤٩ .
46- عبلة هيشر ، المصدر السابق ، ص٣١-٣٢ .
47- المصدر نفسه ، ص٣٣ .
48-المصدر نفسه ، ص23
49- فاطمة الزهرة برجلاغي ، المصدر السابق ، ص٤١ .
50- فاطمة الزهرة برجلاغي ، المصدر السابق ، ص٤١ .
51- (FCO\93\5, British Embassy in Algeira ,Sptmber15, 1963.
52- عائشة ربيعي ، الثقافة السياسية وإشكالية الممارسة الانتخابية في الجزائر ، دار الكتاب، الجزائر ، ٢٠١٣
53- محيي الدين عميمور ، الحلم والكابوس ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٢٤٥،
54- بن عيشة عبد الحميد ، العلاقة بين السياسة والإدارة العامة في الجزائر، للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠١١
55- عبلة هيشر ، المصدر السابق ، ص٢٥ .
56- رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2000 ، ص82
57- فاطمة الزهرة برجلاغي ، المصدر السابق ، ص٤١-٤٢ .
58- عبلة هيشر ، المصدر السابق ، ص٢٦ . وللمزيد من التفاصيل حول النزاع الحدودي الجزائري المغربي ينظر : بوزرب رياض ، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية ١٩٦٣ – ١٩٨٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة منتوري قسنطينة ، ٢٠٠٨ .
59- ألقي القبض على حسين آيت أحمد في تشرين الأول عام ١٩٦٤ ، ليتم زجه في السجن وصدر بحقه حكم الإعدام استبدل بالسجن المؤبد ، إلا انه تمكن من الهروب واللجوء إلى الخارج عام ١٩٦٦ . ينظر: عبلة هيشر ، المصدر السابق ، ص٢٧
60- سناء تريكي ، دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ٢٠١٥ ، ص29.

61- عطا الله حسين فارس الخزرجي ، الآثار السياسية والاقتصادية للاحتلال الفرنسي على الجزائر ١٩٦٢ – ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة سامراء ، ٢٠٢٠ ، ص٨١-٨٢ .
62- قواسمية عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص٨٦ .
63- عطا الله حسين فارس الخزرجي ، المصدر السابق ، ص٨٣ .
64- عمر فرحاتي ، المصدر السابق ، ص١٥٢ .
65- وسام طه علوان الكناني ، التطورات السياسية في الجزائر (١٩٦٢ – ١٩٦٥) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص١٦٨.
66-عطا الله حسين فارس الخزرجي ، المصدر السابق ، ص٨٣ .
67- لونيسي رابح ، المصدر السابق ، ص٩٣ .
68- عمر فرحاتي ، المصدر السابق ، ص١٥٢ .
69- عطا الله حسين فارس الخزرجي ، المصدر السابق ص٨٤ .
70- قواسمية عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص89.
71- لونيسي رابح ، المصدر السابق ، ص٩٣.
72- محيي الدين عميمور ، المصدر السابق ص٥٣ .
73- عزيزة مكي ، شهادة أحمد بن بلة في كتاب شاهد على العصر لأحمد منصور وشهادة فتحي الديب في كتابه عبد الناصر وثورة الجزائر (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، ٢٠١٧ ، ص٨٩ .
74- سويقات أحمد ، دور الجيش الوطني الشعبي من خلال التجربة الدستورية في الجزائر ، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، د . ت ، ص٤٢٠
75- عمري سوسن ، العقيد محمد شعباني ودوره في الولاية السادسة وبعد الاستقلال ١٩٥٤ – ١٩٦٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قطب شتمة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ٢٠١٣، ص79-80
76- لونيسي رابح ، المصدر السابق ، ص٨٩ .
77- عمري سوسن ، المصدر السابق ، ص٨٤ .
78- لونيسي رابح ، المصدر السابق ، ص٩٠ .
79- عزيزة مكي ، المصدر السابق ، ص٥٢ .
80- عمري سوسن ، المصدر السابق ، ص٨٦-٨٧ .
81- عزيزة مكي ، المصدر السابق ، ص٩٢ .
82- فاطمة الزهرة برجلاغي ، المصدر السابق ، ص٤٧ .
83- منهل سعدي ، الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين (١٩٦٥ – ١٩٧٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قطب شتمة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ٢٠١٤،ص31-32.
84- فاطمة الزهرة برجلاغي ، المصدر السابق ، ص٤٨-٤٩ .
85- المصدر نفسه ، ص 49.
86- الطاهر الزبيري ، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري ، منشورات الشروق ، الجزائر ، ٢٠١١، ص221.
87- عطا الله حسين فارس الخزرجي ، المصدر السابق ، ص٨٦ .
89- وللاطلاع على النص الكامل لبيان الانقلاب ينظر: سعد بن البشير العمامرة ، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، قصر الكتاب ، الجزائر ، 1997 ، ص69-73.
90- هنري علاف ، مذكرات جزائرية ذكريات الكفاح والآمال ، ترجمة : جناح مسعود ، عبد السلام عزيزي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، ٢٠٠٧ ، ص٤٢٦ .
91- سعيد بو شعير ، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري1963و1976، ج1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2010 ، ص116

92- بوعناني حسين ، المصدر السابق ، ص٥١ . ربيعي عائشة ، الثقافة السياسية وإشكالية الممارسة الانتخابية في الجزائر ، دار الشروق الجزائر ، ٢٠١٣ ، ص١٠٠
93- ربيعي عائشة ، الثقافة السياسية وإشكالية الممارسة الانتخابية في الجزائر ، دار الشروق الجزائر ، ٢٠١٣ ، ص١٠٠ .
94- الطاهر سعود ، المصدر السابق ، ص٢٤٧ .

الخاتمة:

يتضح مما تقدم ان الخلافات بين المدنيين وقادة الجيش قد بدأت قبل اعلان استقلال الجزائر رسميا ، وبعد الاستقلال مباشرة سيطر العسكريون على المجلس التأسيسي ونصبوا احمد بن بله رئيسا للحكومة وكانوا قد سيطروا من قبل على المكتب السياسي ، والواضح ان المدنيين لم يكونوا ليملكوا القدرة على فرض ارادتهم على قادة الجيش او اقناعهم بضرورة تحييده لان المهمة التي اوكلت اليه ،قد انتهت باعلان استقلال الجزائر وتحريرها من السيطرة الفرنسية .وكان ذلك بداية لصراعات سياسية داخلية بين العسكر انفسهم وبينهم وبين المدنيين سعيا وراء السلطة والنفوذ

قائمة المصادر

الوثائق

1-F.R.U.S ,1961-1963,volumexxl,Africa,Editorial Note, Washington july1,1962,p.812
FCO\93\5, British Embassy in Algeira ,Sptmber15, 196

الرسائل والاطاريح

1-بوزرب رياض ، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية ١٩٦٣ – ١٩٨٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة منتوري قسنطينة ، ٢٠٠٨
2-بوعناني حسين ، المؤسسة العسكرية ودورها في عملية صنع القرار السياسي بالجزائر 1990-2016 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، 2018
3-جنان عبد الكريم عبد الحسن الطائي ، المسألة الامازيغية في الجزائر (١٩٥٤ – ١٩٩١) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد
4-الجودي بخوش ، دور بن يوسف بن خده في الثورة التحريرية ١٩٥٤ – ١٩٦٢ ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة الجزائر يوسف بن خده ، ٢٠٠٧
5-حسام صبار زبالة الذرب ، بن يوسف بن خدة واثره في السياسة الجزائرية ١٩٤٣ – ١٩٦٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٨
6-سالمي مختار ، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، 2019
7-سناء تريكي ، دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ٢٠١٥ .
8-العباسي فاتن ، بن يوسف بن خدة ، مسار ومواقف (١٩٤٢ – ٢٠٠٣) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة باتنة ، ٢٠١٩
9-عبد الرحمن بوقادة ، سياسة تقرير المصير الفرنسية وانعكاساتها على مستقبل الجزائر (1959 – ١٩٦٢) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، ٢٠١٥
10-عبلة هيشر ، المعارضة السياسية على عهد الرئيسين أحمد بن بلة و هواري بومدين (١٩٦٢ – ١٩٧٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، ٢٠١٨

11-عزيزة مكي ، شهادة أحمد بن بلة في كتاب شاهد على العصر لأحمد منصور وشهادة فتحي الديب في كتابه عبد الناصر وثورة الجزائر (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، ٢٠١٧
12-عطا الله حسين فارس الخزرجي ، الآثار السياسية والاقتصادية للاحتلال الفرنسي على الجزائر ١٩٦٢ – ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة سامراء ، ٢٠٢٠
13-عمري سوسن ، العقيد محمد شعباني ودوره في الولاية السادسة وبعد الاستقلال ١٩٥٤ – ١٩٦٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قطب شتمة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ٢٠١٣
14- فاطمة الزهرة برجلاغي ، أهم التطورات السياسية والاجتماعية للجزائر في فترة حكم أحمد بن بلة ١٩٦٢ – ١٩٦٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة أحمد دراية أدرار ، ٢٠١٩
15-منهل سعدي ، الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين (١٩٦٥ – ١٩٧٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قطب شتمة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ٢٠١٤
16-وسام طه علوان الكناني ، التطورات السياسية في الجزائر (١٩٦٢ – ١٩٦٥) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦

الكتب العربية والمعربة

1-أحلام شعلان ، الثورة في الولاية الرابعة من خلال كتابات محمد تقية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠١٦
2-بن عيشة عبد الحميد ، العلاقة بين السياسة والإدارة العامة في الجزائر، للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠١١
3-بنجامين ستورا ، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال ١٩٦٢ – ١٩٨٨ ، ترجمة : صباح ممدوح كعران ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١٢
4-رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2000.
5-سعد بن البشير العمامرة ، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، قصر الكتاب ، الجزائر ، 1997.
6-سعيد بو شعير ، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963و1976 ، ج1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2010
7-سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين ، ترجمة : محمد حافظ الجمالي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2003
8-صالح بلحاج ، أزمة جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة ١٩٥٦ – ١٩٦٥ ، دار قرطبة للنشر ، الجزائر ، ٢٠٠٦
9-الطاهر الزبيري ، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري ، منشورات الشروق ، الجزائر ، ٢٠١١.
10-الطاهر سعود ، الجذور التاريخية والايدلوجية للحركة الإسلامية في الجزائر ، الديوان للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠١٠
11-عائشة ربيعي ، الثقافة السياسية وإشكالية الممارسة الانتخابية في الجزائر ، دار الكتاب، الجزائر ، ٢٠١٣
12-علي تابلين ، فرحات عباس رجل دولة ، ط٢ ، منشورات ثالة الابيار ، الجزائر ، ٢٠٠٩
13-عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية ١٩٦٢ ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٧
14-قواسمية عبد الكريم ، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين (١٩٦٢ – ١٩٧٨) ، دار ريحانة، الجزائر، ٢٠١٨

15-محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر (١٩٥٤ – ١٩٦٢) ، ج٢ ، مكتبة الأسد الوطنية ، دمشق ، ٢٠٠٠
16-محمد عباس ، خصومات تاريخية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠١٠
17-محمد علوي ، قادة ولايات الثورة الجزائرية ١٩٥٤ – ١٩٦٢ ، منشورات مديرية الثقافة ، الجزائر ، ٢٠١٣.
18-محيي الدين عميمور ، الحلم والكابوس ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٥ ،
19-مومني زيان ، مظاهر الصراع السياسي بالجزائر وتأثيراته على الديمقراطية ١٩٥٤ – ٢٠٠٤ ، دار هومه ، الجزائر، ٢٠٠٨
20-هنري علاف ، مذكرات جزائرية ذكريات الكفاح والآمال ، ترجمة : جناح مسعود ، عبد السلام عزيزي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، ٢٠٠٧

البحوث المنشورة

1-جمال بلفردي، الجمعية الوطنية الجزائرية على عهد الرئيس بن بله واشكالية النهج السياسي دراسة في التصور والممارسة ، مجلة جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر ،2016
2-سويقات أحمد ، دور الجيش الوطني الشعبي من خلال التجربة الدستورية في الجزائر ، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، د .ت
3-عمر فرحاتي ، أزمة القيادة في الوطن العربي واشكالية الصراع بين السياسي والعسكري دراسة حالة الجزائر ، مجلة كلية الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014